

المحاضرة السادسة عشرة: حذف المفعولين أو أحدهما.

ولا تجز هنا بلا دليل ... سقوط مفعولين أو مفعول

لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا إذا دل دليل على ذلك. فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال هل ظننت زيدا قائما فتقول ظننت التقدير ظننت زيدا قائما فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ومنه قوله:

بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهما عارا علي وتحسب

أي وتحسب حبهما عارا علي فحذف المفعولين وهما حبهما وعارا علي لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال هل ظننت أحدا قائما فتقول ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما فتحذف الثاني للدلالة عليه ومنه قوله:

ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم

أي فلا تظني غيره واقعا ف"غيره" هو المفعول الأول و"واقعا" هو المفعول الثاني. وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما تريد ظننت زيدا قائما.

إجراء القول مجرى الظن.

وكتظن اجعل تقول إن ولي ... مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل ... وإن بيعض ذي فصلت يحتمل

القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكى نحو قال زيد عمرو منطلق وتقول زيد منطلق لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية. ويجوز إجراؤه مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما ظن.

والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين أحدهما وهو مذهب عامة العرب أنه لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط ذكرها المصنف أربعة وهي التي ذكرها عامة النحويين.

الأول: أن يكون الفعل مضارعا.

الثاني: أن يكون للمخاطب وإليهما أشار بقوله اجعل تقول فإن تقول مضارع وهو للمخاطب.

الشرط الثالث: أن يكون مسبقا باستفهام وإليه أشار: بقوله إن ولي مستفهما به.

الشرط الرابع: أن لا يفصل بينهما أي بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل فإن فصل بأحدها لم يضر وهذا هو المراد بقوله ولم ينفصل بغير ظرف إلى آخره. فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك أتقول عمرا منطلقا فعمر مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان ومنه قوله:

متى تقول القلص الرواسما ... يحملن أم قاسم وقاسما

فلو كان الفعل غير مضارع نحو قال زيد عمرو منطلق لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء وكذا إن كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمرو منطلق أو لم يكن مسبقا باستفهام نحو أنت تقول عمرو منطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول له نحو أنت تقول زيد منطلق فإن فصل بأحدها لم يضر نحو أعندك تقول زيدا منطلقا وأفي الدار تقول زيدا منطلقا وأعمرا تقول منطلقا ومنه قوله:

أجهالا تقول بني لؤي ... لعمر أبيك أم متجاهلينا

فبني لؤي مفعول أول وجها لا مفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول نحو أتقول زيدا منطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحو أتقول زيد منطلق.

وأجري القول كظن مطلقا ... عند سليم نحو قل ذا مشفقا

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سليم فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقا أي سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو: قل ذا مشفقا فذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان ومن ذلك قوله:

قالت وكنت رجلا فطينا ... هذا لعمر الله إسرائينا

فهذا مفعول أول لقالت وإسرائينا مفعول ثان.

